

محمد الباقر، المدافع عن المستضعفين، يقبع في السجن بسبب اتهامات ملفقة

لم يرَ محمد الباقر الشمس مطلقاً منذ شهور، فهو محتجز منذ أكثر من 1000 يوم في أقبية سجن طرة 2 سيء الصيت وذي الحراسة المشددة يقبع هذا المحامي الملتزم في مجال حقوق الإنسان ومؤسس مركز العدالة للحقوق والحريات ممضياً أيامه حبيس جدران الزنزانة الأسمنتية، ولم يُسمح له بإدخال فرشاة أو ساعة أو راديو أو أية مادة للقراءة إلى الزنزانة التي تخلو حتى من مرآة – مما يحرمه حتى من رؤية لون جلدة الذي بهت من جراء عدم التعرض للضوء الطبيعي. هكذا سارت حياة محمد منذ اعتقاله تعسفاً منذ زهاء ثلاث سنوات. نُقل الباقر إلى سجن بدر 1 في 2 تشرين الأول/ أكتوبر 2022 في إطار خطة الحكومة المصرية لتغيير استخدام ممتلكات الدولة، بما في ذلك السجون، واستغلالها في استثمارات في الأراضي. وبينما تعكف السلطات على إغلاق عدة أجنحة في مجمع سجن طرة بغية رفق خزينة الدولة، فقد عمدت إلى إبقاء آلاف المحتجزين غير عالمين بمصيرهم. وحالياً، تظل ظروف احتجاز الباقر الجديدة في سجن بدر 1 أمراً مثيراً للانشغال.

في يوم الأحد الموافق 29 أيلول/ سبتمبر 2019، توجه محمد إلى نيابة أمن الدولة العليا بالقاهرة كما فعل من قبل مراراً وتكراراً؛ هذه المرة كان صديقه علاء عبد الفتاح – الناشط والمدون – قد اعتُقل فجاء محمد ليقدم الدعم. وصل محمد إلى مكاتب النيابة مرتدياً ثياب المحامي المعتادة وهي البذلة الداكنة والقميص وربطة العنق. في تلك الأثناء، كانت أشياء كثيرة تدور في خلد محمد فحياته العائلية متكررة بسبب معاناة والده من مرض شديد، حيث كان يمضي ساعات بالقرب من سرير والده في المستشفى ليسري عنه ما أمكنه ذلك ويقوم بعمله باستخدام حاسوبه المحمول عندما يغفر الوالد.

التوقيف والاعتقال

في ذلك اليوم من شهر أيلول/ سبتمبر في نيابة أمن الدولة العليا دخل محمد إلى قاعة محاكمات هادئة مهيباً نفسه لمساعدته صديقه، غير أنه أُبلغ بتهديب إنه سيتم استجوابه هو الآخر في القضية نفسها التي يتم استجواب علاء عبد الفتاح بشأنها. وقد تطابقت بعض التهم مع تلك التي وُجّهت إلى صديقة علاء – وهي نشر أبناء كاذبة وسوء استعمال مواقع التواصل الاجتماعي، غير أنه وُجّهت لمحمد بالإضافة إلى ذلك تهم الانضمام إلى جماعة إرهابية وتمويلها، ونُقل إلى السجن عقب استجوابه.

كانت تلك بداية رحلة محمد الباقر مع السجن.

يُقدّر اليوم عدد المحامين الذين رُجّح بهم وراء القضبان في مصر بأكثر من 80 محامياً، من ضمنهم محمد – المعروف عنه حبه للقطط حيث اعتاد وزوجته على إنقاذ التائه منها. ويتذكر زملاء محمد السابقين لقاءاتهم به في مقاهي القاهرة وكيف كان هذا الرجل الهادئ والصلب كالفولاذ وصاحب العقليّة القانونية الفذة يُطعم القطط التي كانت تتجمع عند قدميه. وربما أنه مازح نفسه في ذلك اليوم الذي حضر فيه إلى مبنى أمن الدولة ذاك الأحد من عام 2019 – آخر أيامه مع الحرية – متخياً أنه يشترك مع هذه المخلوقات في بعض السمات الأسطورية، ولكن المدافعين عن حقوق الإنسان ليسوا بتسعة أرواح بل روح واحدة فقط، وقد ظل محمد حتى لحظة اعتقاله يُكرس روحه من أجل تعزيز سيادة القانون.

مصر المنقسمة

إن حجم الاستقطاب الهائل في مصر يعني أنه حتى المحامين ينحازون إلى جانب معين في أكثر الأحيان، ولكن محمد لم ينحز لأي طرف النبتة، فكان يقبل تمثيل كل من يأتي إليه بصرف النظر عن أيديولوجيته أو خلفيته أو معتقده. وقد قدم محمد في السنوات التي أعقبت ثورة عام 2011 على حكم الرئيس المصري المستبد حسني مبارك، المساعدة القانونية للمدنيين الذين تجري محاكمتهم أمام محاكم عسكرية؛ واستنكر انتهاكات حقوق الإنسان في منظومة العدالة الجنائية وناصر حقوق الطلاب ونادى باحترام الحق في محاكمة عادلة ودافع أيضاً عن حقوق اللاجئين والمهاجرين والمهجّرين داخلياً وضحايا التعذيب. ولكن على امتداد التغييرات المتعاقبة للحكومات التي تتسم بدرجة أكبر – أو أقل – من اللاديمقراطية، لم يجد محمد عن قناعة واحدة راسخة ألا وهي أن القانون وحده – والامتثال له – هو القادر على تصحيح الأخطاء في المجتمعات المعرضة للعنف.

وها هي القوانين تُستخدم اليوم ضده – وبإجحاف. ففي 20 تشرين الأول/ أكتوبر 2021 وبعد أكثر من سنتين من الاحتجاز وبعد محاكمة مليئة بالمخالفات حُكم على محمد بأربع سنوات إضافية بالسجن. وقد أعلن كاتب المحكمة عن هذا الحكم غير القابل للاستئناف في وقت لم يكن لا المتهم ولا القاضي حاضرين فيه في المحكمة. إلا أنه كان محتملاً أن يواجه محمد مدة حبس أطول من هذه لو تمت محاكمته وإدانته في قضية أخرى ذات صلة. إضافة إلى ذلك، تم إدراج

اسمه ضمن قائمة المشتبهين بممارسة الإرهاب، الأمر الذي يعني خضوعه لمنع السفر ومنعه من القيام بعمل مدني، فيما إذا أفرج عنه، وقد يتم إلغاء ترخيصه لدى نقابة المحامين المصريين.

التكريم المهني الدولي

لم تلق الدعوات التي أطلقتها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمنظمات غير الحكومية للإفراج عن محمد آذاناً صاغية في مصر. لكنه حظي بالتكريم على أعماله – وكان آخر تكريم حظي به من مجلس نقابات المحامين في أوروبا حيث كان محمد أحد الحائزين على جائزة المجلس المرموقة لحقوق الإنسان "لما جلبه من احترام لمهنة القانون من خلال التزامه بأسمى القيم المهنية والسلوك الشخصي".

وتمضي الأيام بطيئة داخل سجن طرة 2 الذي تُطبق فيه أقصى الإجراءات الأمنية. وفي بدايات اعتقاله تمت تغطية عيني محمد وضربه، فيما تم حرمانه مادياً من أشياء كثيرة. أما الزنزانة الضيقة التي يشاركه فيها ثلاثة آخرون فتتجاوز درجة حرارتها 40 درجة صيفاً، ويلفها البرد القارس في الشتاء. ورغم ذلك حُرّم محمد من الملابس الشتوية. وقد تأثرت مفاصلة من جراء قلة التمارين أثناء وجوده في سجن طرة 2، ولكن تبقى الآثار العاطفية والنفسية للاعتقال هي الأكثر تحدياً. إلى جانب ذلك، اضطر محمد للتعامل مع محاولة زميل له في الزنزانة الانتحار، كما لم يُسمح له بزيارة والده المحتضر لوداعه. من جانبه يظهر محمد رباطة جأش تجاه تجاربه هذه.

وقال محمد لمحاميهِ "إن تجربة الظلم أليمة – لا أتمناها لأحد أبداً".

ويتابع قائلاً "ربما أكون أحرزت خبرة من خلال ما سمعته من الضحايا – فقد رأيت الألم مكتوباً في وجوههم. والآن أصبحت أنا، ولأول مرة، ضحية لا مدافعاً عن حقوق الإنسان الذي من واجبه تقديم الدعم للضحايا".

وحتى أيلول/ سبتمبر 2022، كان يُسمح لفرد واحد من عائلة محمد بزيارة واحدة في الشهر لمدة 20 دقيقة فقط في سجن طرة 2. وبينما تقاعست السلطات عن توفير أي معلومات حول ظروف الاحتجاز الجديدة في سجن بدر 1، ما زال أقاربه وزملاؤه وأصدقاؤه لا يصدقون أن يُعامل محامٍ محترم وكأنه مجرم.

فهل بإمكانك تصديق ذلك؟

نرجو أن تتضمنوا إلينا في المطالبة بالإفراج عن محمد الباقر.